

Distr.: General
10 August 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم رئاسة باكستان لأعمال مجلس الأمن في شهر
أيار/ماريو ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت إشرافي، لكنني تشاورت مع
أعضاء آخرين في المجلس قبل تقديمه.

وسأكون ممتنا لتفضلاتكم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة
لمجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم

السفير

الممثل الدائم



مرفق للرسالة المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة باكستان (أيار/مايو ٢٠٠٤)

مقدمة

في أثناء رئاسة باكستان، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، ظل مجلس الأمن يركّز بصورة رئيسية على أفريقيا والعراق وحفظ السلام. ونظر المجلس بصورة نشطة في مسائل السلام والأمن في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

فيما يتعلق بأفريقيا، تناول المجلس الحالة الخطرة على الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستعرض المأزق السياسي المتواصل الذي توجد فيه المفاوضات بين إثيوبيا وإريتريا، وأجرى تقييما لتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال، وعزّز الجهود المبذولة لتنشيط العملية السياسية المتعثلة في كوت ديفوار. وقرر المجلس أيضا إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. واستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية منتظمة بشأن الحالة الإنسانية في منطقة دارفور بالسودان، واعتمد بيانا رئاسيا بخصوص هذه المسألة. وأذن المجلس من جهة أخرى بإنشاء عملية لحفظ السلام في بوروندي.

وتأهبا لنقل السيادة في العراق بحلول تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى آخر إحاطة إعلامية ربع سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على النحو المتوخى بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبدأت بأشكال مختلفة، في أثناء الشهر، المناقشات بشأن قرار جديد متعلق بالعراق. وقُدّم مشروع نص في المجلس في ٢٤ أيار/مايو.

وبخصوص المسائل المتصلة بآسيا، استعرض المجلس التقدم المحرز صوب إحلال السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، ومدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مع تعديل تلك الولاية. واستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية منتظمة بشأن الحالة في أفغانستان والحالة في الشرق الأوسط. واعتمد القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) الذي أعرب فيه عن الانشغال بخصوص هدم المنازل في منطقة رفح وطالب إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وبخصوص أوروبا، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية بشأن أعمال العنف الحديثة في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود) والطريقة التي تصدت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى العنف والتي تعالج بها حاليا الآثار المترتبة عليه.

وتواصل النظر على أساس الأولوية في مسألة الإرهاب. وأدان المجلس بقوة الهجمة الإرهابية في غروزني، الاتحاد الروسي؛ واستمع إلى إحاطة إعلامية بشأن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المعنية بالقاعدة وطالبان، وأيد تعيين المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وانتخب رئيسا ونائبي رئيس لتلك اللجنة.

وفي سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتناول التعاون مع المنظمات الإقليمية، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن الصلة بين تنقل السكان القسري والسلام والأمن الدوليين.

وأجرى المجلس مناقشتين مواضيعيتين. وقد ركزت المناقشة الأولى، التي تناولت "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" على الزيادة الحادة في الطلب على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم، والحاجة إلى تجهيز قوات كافية وكذلك إلى دعم كاف للأمم المتحدة في مجالات السياسة والسوقيات والمالية لمواجهة الاحتياجات والتحديات الحالية والمقبلة. وأبرزت المناقشة الثانية التي تناولت "الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة" المشاركة المتنامية من الأمم المتحدة في أزمات معقدة وحالات طوارئ، كما أكدت على الحاجة إلى استجابة شاملة ومتناسقة ومتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأجهزة الرئيسية والأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج.

وكان ثمة تفاعل معزز في أثناء الشهر بين مجلس الأمن والجهازين الرئيسيين الآخرين - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وبدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حضر رئيس مجلس الأمن اجتماعا للأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات (بوروندي وغينيا - بيساو). واشترك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المناقشة المواضيعية التي أجراها المجلس بشأن "الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة". وبناء على دعوة من رئيس الجمعية العامة، شارك رئيس مجلس الأمن، برفقة ثلاثة من أعضاء المجلس، في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسائل إصلاح مجلس الأمن.

وعلى نحو متسق مع هدف زيادة الانفتاح والشفافية في أعمال مجلس الأمن، عقد المجلس ٢٠ جلسة رسمية في شهر أيار/مايو، كانت ١٩ منها جلسات عامة وجلسة سرية

واحدة (مع البلدان المساهمة بقوات). وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس ١٣ جلسة لإجراء مشاورات غير رسمية. وهكذا، فقد أُنجز المجلس القدر الأكبر من أعماله في خلال الشهر في جلسات مفتوحة وعامة.

وفي أثناء الشهر، اعتمد المجلس ثلاثة قرارات وخمسة بيانات رئاسية (انظر التذييل الأول). وأذن أعضاء المجلس للرئيس بأن يدلي ببيان للصحافة في مناسبتين (انظر التذييل الثاني). وقدمت الرئاسة بانتظام إحاطات إعلامية لغير الأعضاء بشأن مناقشات المجلس في المشاورات غير الرسمية. وقد أتيحت في موقع الرئاسة على الشبكة العالمية المعلومات المتصلة ببرنامج العمل ونتائج الجلسات.

أفريقيا

بوروندي

اختتمت المشاورات المتواصلة بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام في بوروندي باعتماد القرار ١٥٤٥ (٢٠٠٤) بالإجماع في ٢١ أيار/مايو. وأذن المجلس بنشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي التي ستتألف على أقصى تقدير من ٦٥٠ ٥ من الأفراد العسكريين، من بينهم ٢٠٠ مراقب و ١٢٥ من ضباط الأركان، وما يصل إلى ١٢٠ من أفراد الشرطة المدنية، فضلا عن عدد مناسب من الموظفين المدنيين. ولكي تنشر قوة الأمم المتحدة في بوروندي اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لفترة أولية مدتها ٦ أشهر، ستتألف تلك القوة في البداية من القوات الحالية للبعثة الأفريقية في بوروندي. وتشمل ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي في جملة أمور، مساعدة الحكومة الانتقالية على تدعيم التقدم السياسي المحرز حديثا، وتعزيز عملية إعادة الثقة فيما بين الأطراف البوروندية، وإنجاز نزع السلاح والتسريح، والمساهمة في إكمال العملية الانتخابية بنجاح وفقا لما ينص عليه اتفاق أروشا. وقد كان الأمين العام حاضرا في وقت اعتماد القرار. وفي بيان أدلى به لاحقا أثنى الأمين العام على المجلس الذي فتح "بابا جديدا في عملية السلام في بوروندي" وحث زعماء وشعب بوروندي على اغتنام هذه "الفرصة الفريدة لتعزيز المصالحة الوطنية وتيسير التحضير لانتخابات وطنية".

وفيما بعد، أعلن الأمين العام في رسالة إلى رئيس المجلس مؤرخة ٢٤ أيار/مايو (S/2004/33) أنه يعترف بتعيين الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، كارولين ماكاسكي (كندا) ممثلة خاصة له لبوروندي ورئيسة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأعرب الأمين العام عن تقديره العميق للعمل الذي قام به السيد برهانو دينكا (إثيوبيا) الذي كان منسقه الخاص لبوروندي منذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢.

كوت ديفوار

على طول شهر أيار/مايو، ظلت الحالة في كوت ديفوار حيث تردت عملية السلام في مأزق، قيد نظر المجلس. وفي أثناء مشاورات غير رسمية في ١٤ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من مفوض الأمم المتحدة السامي بالنيابة لحقوق الإنسان، السيد برتراند رامشارن، بشأن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للجنة التحقيق في أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم من تدهور الحالة في البلد، وبصورة خاصة في سياق حوادث آذار/مارس. وأدانوا انتهاكات حقوق الإنسان، وأكدوا على أهمية وضع حد للإفلات من العقاب، وأبرزوا ضرورة مساءلة كل من يتحملون المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة في آذار/مارس في أبيدجان. وأيدوا التوصية بإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الانتهاكات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وأعرب أعضاء المجلس عن إدراكهم لتعقد الحالة السائدة - أي انهيار عملية السلام وخلافات حادة بين الجانبين. وتبعاً لذلك، دعا بعض الأعضاء إلى أن تكون استجابة المجلس متزنة لكن حازمة. ويجب أن تمنح الأولوية لتنشيط عملية السلام والضغط على الجانبين لكي يفيا بالتزامتهما بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس تنفيذاً كاملاً. وذكر أحد الأعضاء أنه يعترم تقديم بيان رئاسي إلى المجلس لينظر فيه. وأعرب أيضاً عن بالغ القلق من الأبناء التي تفيد بظهور بيانات وشعارات تنطوي على تهديد لموظفي الأمم المتحدة والأفراد الدوليين في أثناء المظاهرات الحديثة في أبيدجان. وشدد أعضاء المجلس على أن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة مسؤولية تتحملها السلطات الإيفوارية. وأذن للرئيس بأن يدلي ببيان إلى الصحافة بعد نهاية المشاورات (انظر التذييل).

وفي ٢٥ أيار/مايو، تلقى المجلس معلومات مستكملة أخرى من الأمانة العامة بشأن الحالة في كوت ديفوار التي ازدادت تدهوراً في أعقاب قرار الرئيس لوران غباغبو إقالة ثلاثة وزراء تابعين للمعارضة، والشائعات التي أفادت بأن رئيس الوزراء، سيدو ديبارا، يمكن أن يقدم استقالته. وفي جلسة رسمية معقودة عقب المشاورات، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/17) أعرب فيه عن بالغ قلقه بخصوص أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤ وكذلك بخصوص تعطل عملية السلام. وأكد المجلس المسؤولية الشخصية لكل واحد من العناصر الفاعلة الإيفوارية عن كفاءة التنفيذ الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسيس، وأكد من جديد استعداده التام لاتخاذ كل الخطوات الأخرى اللازمة ضد الأشخاص الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس. وأدان المجلس بقوة انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار

وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ بسرعة لجنة التحقيق الدولية. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه من الشعارات والإعلانات التي تنم عن الكراهية لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وحث جميع الأطراف الإفوارية على الامتناع عن القيام بأي عمل أو الإدلاء بأي بيان، ولا سيما عن طريق وسائل الإعلام، قد يعرض للخطر أمن أفراد الأمم المتحدة وعملية المصالحة الوطنية. وكرر المجلس الإعراب عن تأييده التام لرئيس الوزراء وأكد على أنه لن يمكن تحقيق أي تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقات ليناس - ماركوسيس حتى تجتمع من جديد تحت سلطة رئيس الوزراء حكومة المصالحة الوطنية التي شُكلت في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ وأُكملت في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

دارفور بالسودان

في إطار البند "مسائل أخرى" استمع المجلس في أثناء المشاورات الرسمية المعقودة في ٧ أيار/مايو، على التوالي، إلى إحاطتين إعلاميتين متتاليتين من جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وبارترند رمشان، المفوض السامي بالنيابة لحقوق الإنسان، وذلك بخصوص الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقة دارفور، السودان، في ضوء بعثتين منفصلتين إلى تلك المنطقة. وكان الأمين العام أيضا حاضرا أثناء تقديم الإحاطتين. وأبلغ المجلس بالحالة الإنسانية الخطرة في دارفور وهي حالة يمكن أن تزداد سوءا مع بداية موسم الأمطار. وثمة حاجة إلى أن توفر الحكومة السودانية إمكانية الوصول فورا ودون إعاقة من أجل تيسير تقديم الإغاثة الإنسانية للسكان المتضررين. وتم أيضا إبراز الواجب الذي تتحمله الحكومة السودانية بحماية المدنيين وبفرض سلطتها على ميليشيا الجنجويد، وبتخاذ تدابير لمنع أي تكرار للانتهاكات. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق انشغالهم بانتهاكات حقوق الإنسان التي أفيد بارتكابها في دارفور.

وفي ٢٤ أيار/مايو، عقدت ألمانيا اجتماعا وفقا لصيغة آريا بمشاركة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتبادل الآراء والمعلومات بشأن الحالة في دارفور. وحضر ممثل للبعثة الدائمة للسودان أيضا النصف الأول من الاجتماع وعرض وجهات نظر حكومته بخصوص الانشغالات الدولية المتصلة بدارفور.

وفي ٢٥ أيار/مايو، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/18) أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في دارفور وإزاء استمرار ورود تقارير عن حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وكرر المجلس نداءه إلى الأطراف لكي تحرص على حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وأكد المجلس ضرورة قيام حكومة السودان بتسهيل العودة الطوعية والأمنة

للاجئين والمشردين إلى ديارهم، وتوفير الحماية لهم. ودعا جميع الأطراف، بما فيها الجماعات المعارضة، إلى دعم هذه الأهداف. ورحب المجلس باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل، وأعرب عن تأييده الكامل والفاعل لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ووحدة للحماية، ودعا فصائل المعارضة وحكومة السودان إلى تسهيل الانتشار الفوري للمراقبين في دارفور. وشدد المجلس أيضا على الحاجة الملحة لأن تحترم كافة الأطراف وقف إطلاق النار وأن تتخذ تدابير فورية لإنهاء العنف، ودعا حكومة السودان إلى احترام التزاماتها وكفالة تحييد ميليشيات الجنجويد وتجريدها من الأسلحة. ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى الاستجابة بسرعة وفعالية للنداء الموحد من أجل دارفور. وشجع المجلس الأطراف على تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لتراعها.

وفي ٢٦ أيار/مايو، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يان إيغلند، معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في دارفور. وقال وكيل الأمين العام إن الأزمة الإنسانية لم تنفك تتفاقم. وأكد أن تعبئة جهد للإغاثة الإنسانية يمثل سباقا ضد الساعة. ورحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس بوصفه مساهمة هامة وفي حينها في جهود المجتمع الدولي لتجنب كارثة إنسانية في دارفور. وركز إحاطته الإعلامية على ثلاثة عناصر رئيسية. أولا، فيما يتصل بحكومة السودان، توجد مشاكل متواصلة في الوصول إلى المدنيين وحمايتهم. وأكد على أن الحكومة يجب أن تزيد بقدر كبير من جهودها لتوفير إمكانية الوصول دون إعاقة، وإزالة كل القيود والإجراءات البيروقراطية، وكفالة أمن وسلامة السكان المدنيين، ونزع سلاح ميليشيات الجنجويد وتحييدها إذ أنها ما زالت تواصل مهاجمة المدنيين والأشخاص المشردين. ثانيا، ذكر عدم وجود منظمات غير حكومية دولية وعدم توفر الإمكانيات في الموقع لتقديم المساعدة الإنسانية. ثالثا، أشار إلى الضغوط المالية - العجز الخطير في التبرعات استجابة للنداء الإنساني من أجل دارفور. وأعلم المجلس بأنه يُجرى حاليا التنظيم لعقد اجتماع رفيع المستوى للمانحين في جنيف في تاريخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

رصد المجلس عن كثب التوترات المتنامية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الحوادث التي أُفيد بوقوعها على الحدود، ونظر في تلك التوترات. وفي ٤ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي عنابي، في أثناء مشاورات غير رسمية، وتضمنت عرضا وقائعا للأحداث فيما يتعلق على وجه خاص بادعاءات حدوث غارات عبر الحدود، وقال إنه يُجرى حاليا التحقق من تلك

الأحداث. وأكد على أنه ينبغي الإشارة إلى الأحداث الآنفة الذكر لإقناع الجانبين بضرورة العمل معا من أجل بناء الثقة ولاستنباط آليات أمنية على الحدود المشتركة تمنع تكرار هذه الحوادث. وأعرب أعضاء المجلس في تعليقاتهم عن قلق بالغ إزاء التطورات الحديثة، وأكدوا على ضرورة إنشاء آليات أمنية للحدود، ودعوا كلا الطرفين إلى اتخاذ خطوات لتطبيق علاقتهما.

وفي بيان رئاسي (S/PRST/2004/15) معتمد في ١٤ أيار/مايو، أعرب المجلس عن بالغ القلق فيما يتعلق بالتقارير التي تفيد بأن عناصر تابعة للجيش الرواندي شنت غارة داخل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقارير بشأن زيادة النشاط العسكري الذي تقوم به القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والغارات التي تشنها تلك القوات في إقليم رواندا. وطالب المجلس بأن تتخذ حكومة رواندا تدابير لمنع وجود أي قوات تابعة لها في الأراضي الكونغولية. ودعا حكومتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى إجراء تحقيق مشترك، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، في جوهر التقارير التي أفادت حديثا بحدوث غارات مسلحة عبر حدودهما المشتركة، وإقامة آليات أمنية على الحدود لمنع تكرار تلك الحوادث. وحث المجلس جميع الحكومات في المنطقة على تشجيع إعادة الثقة بين البلدان المتجاورة، وفقا لإعلان مبادئ حسن الحوار وعلاقات التعاون، بين حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا، الذي اعتمده في نيويورك قادة المنطقة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

إثيوبيا وإريتريا

في أثناء مشاورات غير رسمية معقودة في ٤ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. وقد وُصفت الحالة العسكرية العامة بأنها هادئة ومستقرة. وقُدمت إلى المجلس معلومات مستكملة عن تدهور التعاون بين إريتريا وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وعن معارضة إثيوبيا المتواصلة لقرار لجنة الحدود. وتم التشديد على أن هذه العوامل تثير تساؤلات بشأن قدرة البعثة على البقاء على المدى البعيد.

ولاحظ أعضاء المجلس في تعليقاتهم، مع بالغ القلق، الركود المتواصل في تنفيذ قرار ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا الذي اتخذته لجنة الحدود، وكرروا توجيه نداءهم إلى الطرفين لكي يتعاونوا بصورة كاملة وفورية مع لجنة الحدود ويهيئوا الظروف اللازمة للمضي قدما في عملية ترسيم الحدود بسرعة. وكرروا الإعراب عن تأييدهم لجهود المبعوث الخاص

في التفاوض مع الطرفين بهدف التغلب على التعطل الحالي لعملية السلام، ودعوا كلا الطرفين إلى استكشاف سبل لدفع عملية ترسيم الحدود إلى الأمام. وأعرب أعضاء المجلس كذلك عن انشغالهم إزاء التدهور في تعاون إثيوبيا مع بعثة الأمم المتحدة، وعن خيبة أمل بسبب رفض إثيوبيا المتواصل لأجزاء هامة من قرار لجنة الحدود. وعقب هذه المشاورات، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة (انظر التذييل).

الصومال

في ٢٦ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، السفير لاورو ل. باجا، الفلبين، بخصوص تقرير منتصف الفترة لفريق الرصد المنشأ عملاً بالقرار ١٥١٩ (٢٠٠٣). وأعرب أعضاء المجلس عموماً عن القلق بشأن التقارير التي تفيد باستمرار حدوث انتهاكات لحظر الأسلحة. وشددوا على أهمية الرصد الفعال للجزءات وأعربوا عن تأييد تام لعمل فريق الرصد. وأبرز معظم الأعضاء أهمية دور الدول المجاورة في تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال تنفيذاً فعالاً. وفي حين أحاطوا علماً بالخطوات التي اتخذتها تلك الدول لتحسين تنفيذ الحظر، أكد الأعضاء على أنه يُتوقع أنهما ستزيد من تعاونهما. ويتطلع أعضاء المجلس أيضاً إلى تلقي القائمة بمنتهكي الجزاءات التي يُتوقع أن يقدمها فريق الرصد في تقريره النهائي. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى المزيد من الاهتمام الدولي، ولا سيما من طرف مجلس الأمن، بالسعي إلى حل المشكلة الصومالية. وتم تأكيد الصلة بين إحراز تقدم في عملية السلام وتحسين الرصد لحظر الأسلحة. ورحب أعضاء عديدون بالتطورات الإيجابية الحديثة في عملية المصالحة، ولا سيما البلاغ المشترك الذي أصدرته لجنة التيسير الوزارية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، الذي استهل المرحلة النهائية لمؤتمر المصالحة.

البعثة إلى غرب أفريقيا

في مشاورات غير رسمية، اتفق أعضاء المجلس على إيفاد بعثة إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. وقام رئيس المجلس بإعلام الأمين العام، تبعاً لذلك، بهذين التاريخين وبالاختصاصات المتفق عليها للبعثة.

آسيا

أفغانستان

قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، جان آرنو، في أول جلسة لمجلس الأمن يحضرها منذ تعيينه، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الحالة في أفغانستان، وذلك في أثناء جلسة مفتوحة عُقدت في ٢٧ أيار/مايو. وتضمنت الإحاطة تقييماً لأحدث تطورات الحالة الأمنية، فضلاً عن تقرير مرحلي بشأن العملية الانتخابية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لقوات الفصائل الأفغانية. ولاحظ الممثل الخاص، في جملة أمور، أن انعدام الأمن في أفغانستان لم ينفك يتبع نمطا معروفا معرفة جيدة، وأنه ناتج عن أنشطة الجماعات المتطرفة، والمليشيات، والعنف المتصل بالمخدرات. وقال إن الجماعات المتطرفة المختلفة مشاركة في ذلك، بما فيها "طالبان" العاملة في الجنوب والمقاتلون الأجانب في جنوب شرقي البلد وشرقه. وفي سياق الانتخابات، ففي حين لاحظ أن ٢,٧ مليون ناخب قد تم بالفعل تسجيلهم، أعرب عن القلق من احتمال حدوث معارضة عنيفة للعملية الانتخابية، فضلاً عن انعدام الأمن الذي أدى إلى تسجيل ناقص للناخبين في بعض المقاطعات. وبخصوص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قال إن الحاجة ماسة للتصدي إلى "واحدة من أخطر مخلفات الصراع الأفغاني الذي طال أمده، وهي الوجود المتواصل لجيوش متعددة، مما يعرض للخطر بناء دولة أفغانية قادرة على البقاء ويشكل خطراً دائماً يتهدد السلام المدني". وإذ لاحظ أن أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتجاوز حدود الانتخابات، قال إن ما تؤكد البعثة عليه هو أن العملية ليست اختيارية بل هي مهمة مركزية وعاجلة للحكومة الانتقالية. واحتتم الممثل الخاص بيانه بتوجيه نداء قوي لتوفير المساعدة الدولية لتحقيق الأمن في أفغانستان ودعا بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا السياق. وقال إنه "سواء تعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، أو بأمن الانتخابات، أو بمكافحة المخدرات أو السيطرة على تحارب الفصائل، يظل الدعم الأمني الدولي لعملية السلام في أفغانستان في الظروف الحرجة الحالية عاملاً أساسياً يمكن أن ينتج عنه النجاح أو الفشل".

وفي أثناء المشاورات غير الرسمية التي تلت جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة، أعرب أعضاء المجلس عن القلق بشأن الحالة الأمنية. وإذ أكدوا على أهمية الانتخابات وعلى الحاجة للتصدي إلى مشكلة المخدرات، دعا أعضاء المجلس إلى تعزيز الأمن في أفغانستان. وأكد أعضاء عديدون على الحاجة الملحة إلى زيادة حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وشددوا

أيضا على ضرورة تعجيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لقوات الفصائل الأمنية، وإلى إصلاح قطاع الأمن.

بوغانفيل، بابوا - غينيا الجديدة

في جلسة عامة معقودة في ٦ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد دانيلو تورك بشأن التطورات الأخيرة في بوغانفيل. ولاحظ السيد تورك، في جملة أمور، أن عملية نزع السلاح متواصلة بصورة جيدة وأن الحكومة الإقليمية المؤقتة شرعت في التحضير للخطوات المقبلة في عملية انتخاب حكومة بوغانفيل المستقلة ذاتيا. ويبدو أن أقرب موعد ممكن للانتخابات سيكون في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ديسمبر. وقد أصبحت العملية الانتخابية مثالا للنجاح في هذا المجال، وينبغي للأطراف أن تحافظ على الزخم الحالي وأن تضاعف جهودها لإكمال العملية الدستورية فتفتح بذلك السبيل لإجراء الانتخابات. وستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل تقديم المساعدة في تلك المساعي. وقد رحب أعضاء المجلس من جهتهم بالتقدم المحرز صوب إحلال السلام وأعربوا عن تقديرهم للدور التيسيري الذي تقوم به البعثة. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لتمديد ولاية البعثة التي ستنتهي في حزيران/يونيه. وأبدى أعضاء آخرون استعدادا لمناقشة توصيات فريق الأمانة العامة المقرر أن يزور بوغانفيل في حزيران/يونيه.

العراق

ظل العراق مهيمنا في جدول أعمال المجلس في شهر أيار/مايو. وقد نجم الطابع الاستعجالي لضرورة إجراء مناقشة بشأن العراق عن قرب تاريخ نقل السيادة إلى العراق (٣٠ حزيران/يونيه). وتواصلت المناقشات بأشكال متنوعة على طول الشهر بشأن مسائل متصلة بقرار جديد متعلق بالعراق.

وفي جلسة مفتوحة معقودة في ١٩ أيار/مايو، استمع المجلس إلى آخر إحاطة إعلامية ربع سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ولاحظ البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة أن السلطة المؤقتة للتحالف وإطار الاحتلال المعترف بهما والمنشأين بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سيينتهي وجودهما في ٣٠ حزيران/يونيه وأن حكومة عراقية مؤقتة ستتولى المسؤولية والسلطة لحكم عراق مستقل. وستتولى الحكومة العراقية المشكلة بهذه الطريقة، في جملة أمور، التحضير لانتخابات لجمعية وطنية انتقالية ستجرى، على وجه الاحتمال، بنهاية عام ٢٠٠٤ وعلى كل حال في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بمسألة إساءة معاملة السجناء في أبو غريب، تم التشديد على أن الولايات المتحدة أدانت بقوة تلك الإساءات وقدمت اعتذارات بشأنها، وأنه يجري حاليا اتخاذ خطوات لكفالة عدم تكرار تلك الأفعال. ويتحرك حاليا نظام العدالة بسرعة والتحقيقات جارية وسيعاقب كل من تثبت إدانتهم.

وبخصوص المستقبل، شدد التحالف على التزامه بكفالة أن يكمل العراق انتقالاتا سياسيا ناجحا إلى حكومة ديمقراطية. ولوحظ أن الحالة الأمنية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ظلت صعبة وأن القوة المتعددة الجنسيات تشن الهجمات "على عناصر النظام السابق والإرهابيين الأجانب" في الفلوجة والرمادي. ومن المتوقع أن تبذل العناصر العنيفة جهدا منسقا لتعطيل العملية الانتقالية وتقويض استقرار العراق مع اقتراب تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه. والجهود متواصلة لبناء المؤسسات الأمنية العراقية. ولاحظت الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى إنشاء وحدة داخل القوة المتعددة الجنسيات، تحت قيادة موحدة، لتوفير خدمات أمن خاصة لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها في العراق، وحث المجتمع الدولي على المشاركة في هذا العمل الهام. وأبرزت أيضا الإحاطة الإعلامية المقدمة من الولايات المتحدة الخطوات المتخذة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية والمحلية لحكومة ذات طابع تمثيلي وإنشاء مؤسسات جديدة، وأشارت إلى جهود المستشار الخاص للأمين العام الأخصر الإبراهيمي والبعثة الانتخابية بقيادة كارينا بيرليني، ولاحظت التقدم الذي أحرزته سلطة التحالف المؤقتة في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء (قبل تسليمه إلى العراق بحلول تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه) والعمل الذي أنجزه فريق مسح العراق في المنطقة المشمولة بترع السلاح. وتم التشديد على أن المجلس سينظر في قرار جديد في الأسابيع المقبلة وأن المجتمع الدولي ينبغي أن يوحد جهوده لدعم العراق وشعبه.

وقال ممثل المملكة المتحدة في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إن إساءة معاملة السجناء العراقيين غير مقبولة على الإطلاق وإن المملكة المتحدة ما زالت تحقق بصورة شاملة في الحالات التي أثرت وإنها قدمت اعتذارات بخصوصها ولن تتسامح بشأن أي إساءة. وقدم ممثل المملكة المتحدة أيضا معلومات مستكملة إلى المجلس عن جهود إعادة البناء، بما فيها ترميم الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، فضلا عن الجهود في ميداني التعليم والتنمية الاقتصادية. ويتواصل حاليا الاضطلاع ببرنامج للأشغال العامة من أجل التصدي لمشكلة البطالة. وفي مجال العدالة وسيادة القانون، يجري التركيز على ثلاثة برامج مستقلة لكنها متكاملة: وزارة حقوق الإنسان؛ ولجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ ومنظمات غير حكومية لحقوق الإنسان تكون قادرة على البقاء ونشطة ومستدامة ومستقلة. والعمل متواصل أيضا

بشأن تشجيع مشاركة المرأة. وقد نُقلت ١١ وزارة إلى السلطات العراقية وستنقل وزارات أخرى في أثناء عملية استعادة العراق سيادته كاملة.

وفي أثناء المشاورات غير الرسمية التي تلت جلسة الإحاطة المفتوحة، أعرب أعضاء المجلس عن القلق من تزايد العنف في العراق، ولاحظوا أهمية تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه المحدد لنقل السيادة، وطلبوا توضيحات بشأن المرحلة الانتقالية على الصعيدين السياسي والأمني، وأعربوا عن التأييد للمهمة التي يؤديها حاليا المستشار الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي. وتبادل أعضاء المجلس أيضا الآراء بشأن الإطار الذي ينبغي أن تتواصل فيه المناقشات بخصوص القرار الجديد المتعلق بالعراق. وتم التأكيد على أن الحكومة العراقية الجديدة ينبغي أن تكون ذات مصداقية وأن تكون مقبولة في نظر جميع العراقيين؛ وينبغي أن تكون لها سيادة تامة وأن تكون كل قوات الأمن العراقية خاضعة للسلطة العراقية. ورأى البعض أنه ينبغي أن يكون هناك قراران لتأييد الحكومة العراقية الجديدة ولمعالجة المسائل الأخرى. وقدم أعضاء التحالف ردودا على النقاط المثارة ولاحظوا أن المناقشات بشأن المسائل المتصلة بالقرار ستتواصل في الجلسات غير الرسمية للمشاورات غير الرسمية.

وفي أثناء مشاورات غير رسمية معقودة في ٢٤ أيار/مايو، قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة رسميا مشروع القرار المتعلق بالعراق. ولدى عرض النص، شدد مقدا المشروع على أنه يؤكد على نقل السيادة الكاملة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، ويعدل أحكام حظر الأسلحة ويحدد الدور القيادي للأمم المتحدة في العملية السياسية ويقر بسيطرة وسلطة الحكومة العراقية على القوات العراقية وبالحاجة إلى إقامة علاقات تعاون متينة بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات ويدعو جميع الدول إلى تقديم مساعدة تقنية إلى العراق.

ورحب أعضاء المجلس عموما بتعميم مشروع القرار وقدموا تعليقاتهم الأولية وطلبوا توضيحا بشأن جوانب مختلفة للنص، بما في ذلك مفهوم السيادة، واقترحوا ترتيبات للتنسيق متعلقة بالأمن، والإدارة الاقتصادية وبمسائل متصلة بمقبولية الترتيبات السياسية والأمنية المقترحة في نظر الشعب العراقي. ورحب مقدا مشروع القرار بالأفكار المقدمة في أثناء المشاورات وتعهدا بالنظر فيها لتحسين النص. وتوخى مقدا المشروع أيضا مزيدا من التفاعل بين المجلس والحكومة العراقية المؤقتة فورا بعد اختيار أعضائها.

واستأنف المجلس نظره في مشروع القرار في مشاورة غير رسمية في ٢٦ أيار/مايو. واتفق أعضاء المجلس عموما على أن المشروع يوفر أساسا جيدا للمناقشة. وأكد بعض الأعضاء على الحاجة إلى مزيد من الوضوح بخصوص أحكام مختلفة، بما في ذلك مفهوم

السيادة، والسلطات السياسية والاقتصادية للحكومة المؤقتة، ومسؤولياتها، والعلاقة بين القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية. واتفق أعضاء المجلس على أن تقرير المستشار الخاص للأمين العام سيكون هاما لتحسين الأحكام التي يتضمنها المشروع. وتم الاتفاق على أن يُنظر في المسائل السياسية والمسائل المتصلة بالأمن في مشاورات على مستوى السفراء في حين ينظر الخبراء في الأحكام التقنية الأخرى.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ أيار/مايو، طلب الممثل الدائم لليمن، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، اجتماعا فوريا لمجلس الأمن للنظر في "الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية الخطيرة والمستمرة للقانون الدولي" في منطقة رفح. واستجابة للطلب، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ١٨ أيار/مايو قدمت الجزائر في أثنائها، بالنيابة عن المجموعة العربية، مشروع قرار لينظر فيه المجلس. وأعلنت الجزائر المجلس، لدى عرض مشروع القرار، بالمأساة الجارية والمتمثلة في هدم بيوت الفلسطينيين على نطاق واسع في منطقة رفح بقطاع غزة. وأيد معظم أعضاء المجلس مشروع القرار واصفين أعمال الهدم بأنها "لا يمكن قبولها". وشدد أحد الوفود على أنه، في حين يعارض مبدئيا هدم المنازل، يرى أنه يجب أن يكون النص متوازنا. واقترح تعديلات لمشروع القرار وأعرب عن الرغبة في مناقشتها مع مقدمي المشروع لكي يؤيد نوا بتوافق الآراء. وتم فيما بعد تطوير النص في مناقشات بين الأطراف المهتمة وكذلك في مشاورات غير رسمية أخرى في ١٩ أيار/مايو.

وفي أعقاب مفاوضات مطولة، اعتمد مشروع القرار في ١٩ أيار/مايو بوصفه القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) إذ أيدته ١٤ عضوا وامتنع عضو واحد عن التصويت. وحضر جلسة المجلس أثناء التصويت الأمين العام الذي كان في وقت سابق قد أدان عمليات الهدم. وطالب القرار إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية، وأعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية للفلسطينيين الذي أصبحوا بلا مأوى في منطقة رفح، ودعا إلى وقف أعمال العنف وإلى قيام الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وقدم أعضاء عديدون تفسيرات لتصويتهم بعد اعتماد القرار. وأدلى ببيان أيضا كل من المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

وفي جلسة مفتوحة معقودة في ٢١ أيار/مايو، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كييران بندرغاست، الإحاطة الإعلامية الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولاحظ وكيل الأمين العام أن الحالة قد اتسمت بتزايد العنف والدمار واليأس منذ تاريخ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قد قدمتها الأمانة العامة. وشدد على نقطتين في نص

القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) وهما ضرورة أن تتقيد إسرائيل ببرامترات القانون الدولي في الدفاع عن مواطنيها؛ وضرورة أن يفي الطرفان فوراً بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

وأفاد وكيل الأمين العام بأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد بلغت مستوى متدنياً كثيراً، إذ أصبح فتور المانحين جلياً وظهر عجز حاد في الموارد المالية لجهود المساعدة الإنسانية. وفي أماكن أخرى، على طول الخط الأزرق، تهدد الانتهاكات بزعة الاستقرار المهش. وأعاد السير كيران تأكيد مختلف عناصر بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٤ أيار/مايو والذي أعربت المجموعة فيه عن التزامها بإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي. وأضاف أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد أفادت بأن ما يزيد مجموعته على ١٨.٠٠٠ من السكان فقدوا منازلهم في غزة منذ اندلاع الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتقدر الوكالة أن تكاليف إعادة إسكانهم ستبلغ ٣٢ مليون دولار. ولم تتمكن الأونروا حتى الآن إلا من إسكان ١٠٠٠ مشرد.

وبخصوص الحالة على طول الخط الأزرق، أفاد وكيل الأمين العام بأن الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان، ستيفان دي ميستورا، بعد الغارة الإسرائيلية في لبنان عبر الخط الأزرق في ٥ أيار/مايو، حث كلا الطرفين بصورة علنية على ممارسة ضبط النفس في خضم التوتر الإقليمي الشديد. كذلك، أعرب الأمين العام في ٧ أيار/مايو عن قلقه البالغ بشأن تلك التصعيدات وحث الطرفين بقوة على ممارسة ضبط النفس.

وعقب جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة، عقد المجلس مشاورات غير رسمية. وأيد أعضاء المجلس اتخاذ الأطراف في الصراع إجراءات فورية بموجب خارطة الطريق بغية إحلال سلام دائم في المنطقة. وأديننت بشدة الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي في الأراضي المحتلة. وفي حين لاحظوا "خطة فك الاشتباك" الإسرائيلية، دعا أعضاء المجلس عموماً إلى تنفيذها وفقاً لخارطة الطريق. وأقر بعض الأعضاء بحق الدول في الدفاع عن النفس، لكنهم أكدوا على ممارسة ذلك الحق في حدود القانون الدولي.

تيمور - ليشتي

في ١٠ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام، كماليش شرما، في جلسة عامة. ووصف الممثل الخاص أنشطة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي بأنها "مشجعة" ولاحظ أن جهود حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية قد شكلت نموذجاً للتعاون. وأكد على أن تفاني القيادة في دولة جديدة في العمل على بناء المؤسسات وكفالة سيادة القانون

والشفافية والمساءلة يمكن أن يسمح للإنجازات الوطنية بأن تكون لا رجعة فيها، في حين أن الشراكات الداعمة مع العالم الخارجي يمكن أن تؤدي دورا هاما. وأبرز الممثل الخاص للأمين العام أوجه التقدم الرئيسية في تطوير قدرات الوكالات الأمنية لتييمور - ليشتي، بما في ذلك تولي الشرطة الوطنية المسؤولية عن شؤون التنظيم في كافة المقاطعات الـ ١٣ واستعدادها لتسلم المسؤولية كاملة في ١٩ أيار/مايو. وقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، بقدر هام، من خلال أنشطتها في مجال بناء المؤسسات والقدرات، في تحقيق قدرة مؤسسات الدولة على البقاء وفي استقرارها. وتحقق تقدم هائل أيضا في تنمية علاقات الصداقة وحسن النية والتعاون على الصعيد الثنائي مع إندونيسيا. وأكد الممثل الخاص على أن انشغال قطاع العدالة بصورة سليمة وفعالة، فضلا عن تحقق السلام الاجتماعي والاستقرار والأمن، من الشروط المسبقة لتحقيق مكاسب مستدامة في مجالي شؤون الحكم والتنمية الاقتصادية.

وتناولت الكلمة أيضا في الجلسة ذاتها وزيرة الدولة والوزيرة في رئاسة مجلس وزراء تيمور - ليشتي، أنا بيسوا بينتو، التي قالت، في جملة أمور، إن ارتباط تيمور - ليشتي بالأمم المتحدة فريد من نوعه ويشكل فصلا ملهما في تاريخ البلد. وأبرزت التطورات الإيجابية في مجالي توطيد الوضع داخليا والعلاقات الخارجية، وأكدت على الحاجة إلى دعم هام ومتواصل من المجتمع الدولي لضمان أن الاستثمارات في تعزيز قدرة تيمور - ليشتي على الحكم الذاتي ستشكل نقطة انطلاق نحو تحقيق الرخاء. وأعرب أعضاء المجلس وكل الوفود المشاركة في بيانهم، في جملة أمور، عن تأييد عام لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، مع إجراء التعديل المناسب لحجم البعثة وولايتها.

وفي ١٤ أيار/مايو، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) الذي مدد به ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، بغية تمديدتها فيما بعد لفترة أخيرة مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقرر المجلس أيضا خفض حجم البعثة وتنقيح مهامها وفقا لتوصيات الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/333).

وفي ١٩ أيار/مايو، أعلم الأمين العام مجلس الأمن، في رسالة موجهة إلى رئيس المجلس، باعتزامه تعيين سوكيهيرو هاسيغاوا (اليابان) بصفة ممثله الخاص لتييمور - ليشتي ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتييمور الشرقية. وأعرب الأمين العام أيضا عن صادق تقديره للعمل الذي أنجزه كماليش شرما كمثل خاص له في أثناء فترة السنتين الأخيرة.

أوروبا

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

في جلسة عامة معقودة في ١١ أيار/مايو، نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/348) الذي غطى أنشطة تلك البعثة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في كوسوفو قدمها الممثل الخاص للأمين العام، هاري هولكيري، الذي قال إن العنف في منتصف آذار/مارس كان أخطر نكسة لجهود البعثة في الخمس سنوات الأخيرة وهز أسس البعثة ذاتها. وقال إن السرعة التي انتشرت بها أعمال العنف طغت على قدرة قوة كوسوفو وقوات الأمن التابعة للبعثة على الاستجابة. ولم تكن لدى البعثة إمكانيات لزيادة حجم قواتها الأمنية ولم يتم تعزيز قوة كوسوفو إلا بعد انتهاء العنف الذي تسبب في وفاة ١٩ شخصا وإصابة زهاء ١٠٠٠ شخص آخرين. وقد أجبرت هذه النكسة البعثة على التساؤل عما إذا كانت قد أدت واجبتها كما ينبغي لمنع أعمال العنف وللإستجابة بصورة ملائمة للحالة. ومنذ ذلك الحين، أجرت البعثة استعراضا لإجراءات عملياتها ولتنسيق استجابتها للأزمات.

وأضاف الممثل الشخصي أن البعثة ستبذل قصارى جهدها لكي يحال على العدالة كل من تسببوا في أعمال العنف أو ارتكبوها، ملاحظا أنه تم بالفعل إلقاء القبض على زهاء ٢٧٠ شخصا. وأضاف أنه يمكن تأمين حقوق كل الجماعات في كوسوفو من خلال التنفيذ الحازم للمعايير الموضوعة لكوسوفو، ويشكل ذلك أولوية قصوى للبعثة. وأوضح أن خطة تنفيذ تلك المعايير تحدد بالتفصيل الإجراءات المصممة للوفاء بالمعايير ومن يتحمل المسؤولية عن الاضطلاع بها، والمواعيد المقررة للقيام بذلك. وأكد أن الالتزام بتنفيذ الخطة من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وشعب كوسوفو يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح الخطة. وستكون الانتخابات المقبلة اختبارا لذلك الالتزام.

وأكد أعضاء المجلس على أن أعمال العنف المرتكبة في آذار/مارس لا يجب أن ينتج عنها تحقيق أي كسب سياسي وأن زعماء كوسوفو يجب أن يقدموا مرتكبيها إلى العدالة وأن يحتجزوا الأسلحة التي تكون حيازتها غير قانونية. ويجب أن يشرعوا في إعادة بناء المواقع التي تضررت وفي توفير تعويضات بشكل من الأشكال وتيسير عودة الذين شردوا من جديد. فضلا عن ذلك، يجب أن يفوا بالالتزامات المعلنة بإعادة التعددية الإثنية وبتأمين تعمير كوسوفو.

وأدلى بيانات أيضا في الاجتماع وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، ومثلوا أيرلندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)، واليابان، وآيسلندا، وأوكرانيا.

حفظ السلام

المحكمة الجنائية الدولية

قدم وفد الولايات المتحدة في أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٩ أيار/مايو مشروع القرار الذي يسعى إلى الحصول على استثناء من التحقيقات أو المقاضاة من طرف المحكمة الجنائية الدولية لمسؤولي أو أفراد دولة مساهمة غير طرف في نظام روما الأساسي. وبطلب من ذلك الوفد، عُمم مشروع القرار في شكل مؤقت (S/2004/408) وتقرر إجراء التصويت في ٢١ أيار/مايو. وتقرر أيضا عقد جلسة عامة في ذلك التاريخ بعد أن تلقى المجلس طلبا من إحدى الدول الأعضاء بأن يعقد "جلسة عامة ويدعو الدول المهتمة بالأمر إلى تناول الكلمة، في أثناء مناقشات المجلس بشأن التجديد المقترح للقرار ١٤٨٧ (٢٠٠٣)". وفي أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢١ أيار/مايو، أعلم المجلس بأن أحد الوفود لم يتلق تعليمات بخصوص مشروع القرار وأنه يحتاج إلى مزيد من الوقت. وتبعاً لذلك، تم تأجيل التصويت والجلسة العامة إلى تاريخ لاحق. ونتيجة لذلك، أعلم مقدم مشروع القرار المجلس بأن طلب التصويت المبكر على مشروع القرار قد سُحب في الوقت الحاضر. وبالتالي، لم يتخذ أي إجراء بشأن المشروع في شهر أيار/مايو.

اليوم الدولي لحفظة السلام

احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي لحفظة السلام في ٢٩ أيار/مايو. وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أدلى الرئيس بيان أشاد فيه بكل الرجال والنساء الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المستوى العالي لأدائهم الفني وتفانيهم وشجاعتهم. ولاحظ أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يساعدون في كل يوم على بناء السلام وصونه وتخفيف المعاناة البشرية وتعزيز التنمية المستدامة، وأضاف أن مجلس الأمن سيبدل قصارى جهده لكفالة أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة العاملين في حفظ السلام.

الإرهاب

اعتمد المجلس بيانات رئاسية (S/PRST/2004/14) في ١٠ أيار/مايو أدان فيه دون أي غموض الهجمة الإرهابية بالقنابل في ٩ أيار/مايو في غورزوني، بالاتحاد الروسي، التي نتجت

عنها وفاة أو إصابة أشخاص عديدين، من بينهم رئيس جمهورية الشيشان بالاتحاد الروسي، أحمد قاديوف.

الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

في رسالة موجهة إلى رئيس المجلس في ٢ أيار/مايو (S/2004/389)، أعلن الأمين العام اعتزامه تعيين خافيير روبيريز (إسبانيا) مديرا تنفيذيا للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وبعد مشاورات مع أعضاء المجلس، أعلن الرئيس الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو (S/2004/390) بموافقة المجلس على تعيين السيد روبيريز.

مكتب لجنة مكافحة الإرهاب

نتيجة لمغادرة السفير إينو ثنيو أرياس رئيس لجنة مكافحة الإرهاب وبعد إجراء مشاورات، انتخب أعضاء المجلس الممثل الدائم للاتحاد الروسي رئيس للجنة حتى نهاية عام ٢٠٠٤. وتقرر أنه، في انتظار وصول الممثل الدائم الجديد، سيعمل السفير ألكسندر كونوزين، الاتحاد الروسي، رئيسا بالنيابة للجنة. وانتخب أعضاء المجلس أيضا السفير باعلي (الجزائر) حتى نهاية عام ٢٠٠٤، لشغل المنصب الشاغر الذي كان يشغله الاتحاد الروسي (انظر S/2004/436).

اللجنة المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان

في ٢٥ أيار/مايو، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، السفير هيرالدو مونيوز، شيلي، التقرير الشفوي الأول إلى المجلس عن فترة ١٢٠ يوما، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ١٢ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بخصوص أعمال اللجنة وفريقها المعني بالدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وأبرز الرئيس، في جملة أمور، أهمية التعاون الدولي، على نطاق واسع وبفعالية، في منع الهجمات الإرهابية. ولاحظ زيادة امتثال الدول لنظام الجزاءات ورأى أنه تطور إيجابي، لكنه أشار إلى أن مستويات نوعية التقارير المقدمة من الدول الأعضاء غير متساوية. واستعرض أيضا الخطوات التي تتخذها حاليا الدول الأعضاء بخصوص التشريعات الوطنية، وتحميد الأصول، وبرنامج تدابير الحظر على السفر والأسلحة. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أعرب أربعة من غير الأعضاء في المجلس عن وجهات نظرهم في أثناء الجلسة.

المسائل المواضيعية

في أثناء مناقشة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، معقودة في ١٧ أيار/مايو، نظر المجلس في الزيادة الحادة حديثاً في الطلب على عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، والتحديات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة نتيجة لزيادة الاحتياجات. وقد تناولت الورقة الغفل التي أعدتها الرئاسة الباكستانية للمجلس تحليلاً تفصيلياً لهذا الموضوع وتحديدًا للمسائل ذات الصلة من أجل توجيه المناقشة (S/2004/378). وترأس وزير خارجية باكستان خورسيد كاسوري الجلسة وأبرز التحديات المقبلة. وأعرب عن الأمل في أن مناقشة المجلس ستتمى الوعي بالاحتياجات المقبلة وتساعد في تحقيق مستويات كافية من الدعم السياسي والمالي والبشري والسوقي، وأن تدعم بالتالي الهدف المشترك المتمثل في استخدام أداة حفظ السلام لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وأبرز الأمين العام في ملاحظاته الحاجة إلى الالتزام المطرد من الحكومات وإلى ولايات واضحة وموارد كافية. ولاحظ أنه سيلزم بليون واحد من الدولارات بالإضافة إلى الميزانية الحالية لحفظ السلام البالغة ٢,٨٢ بليون دولار، بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ لتمويل العمليات الجديدة.

وقد شارك أكثر من ٤٠ دولة عضواً في المناقشة للإعراب عن آراء بشأن هذا الموضوع. وتولى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان - ماري غيهتو، الرد على التعليقات التي أبدت والأسئلة التي طرحت في أثناء المناقشة.

وفي الختام، اعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2004/16) دعا فيه المجلس الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمالي، فضلاً عن الأفراد المدنيين والعسكريين، للسماح ببدء العمليات العديدة في أفضل الظروف والنهوض بولاية كل منها بفعالية. وأكد المجلس على الحاجة إلى تحسين التخطيط المتكامل للبعثات وتعزيز القدرة على النشر السريع للأفراد والمعدات وإلى ولايات واضحة، وكفالة أمن وسلامة حفظة السلام وأفراد الأمم المتحدة الآخرين، وإلى تنسيق أوثق مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تأمين وجود قدرات وتُهج تكميلية، وتعزيز العلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وأقر المجلس في هذا الصدد بأن الاجتماعات، والآليات المنشأة عملاً بقراره ١٣٥٣ (٢٠٠١) تسمح بتيسير عملية المشاورات، وشجع كذلك الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام على إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بالزيادة الحادة في الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على طول السنة المقبلة والقيام، حسب الاقتضاء، بتقديم تقارير إلى المجلس. وشدد المجلس على أهمية التدريب في مجال حفظ السلام، وشجع على إقامة تعاون أوثق بين جميع وكالات وصناديق وبرامج الأمم

المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص بغية تأمين التنسيق والتماسك والاستمرارية منذ البداية لمختلف أجزاء الاستراتيجية العامة، وبصورة خاصة فيما بين حفظ السلام من جهة وبناء السلام من جهة أخرى.

الأزمات المعقّدة واستجابة الأمم المتحدة

أجرى المجلس مناقشة واسعة النطاق لمسألة الأزمات المعقّدة واستجابة الأمم المتحدة، وذلك في جلسة عامة معقودة في ٢٨ أيار/مايو. وتمثل الهدف الأولي للمناقشة، على نحو ما بيّنته، بإيجاز الرئاسة الباكستانية في ورقنا الغفل (S/2004/423)، في تكوين صورة استراتيجية للمسائل المترابطة التي تشكل أزمات معقّدة والعمل على وضع وتنفيذ نهج طويلة الأجل تكون شاملة ومتكاملة ومتنوعة العناصر لطرق تلك الأزمات المعقّدة، مع تعزيز التخطيط على نطاق المنظومة.

وحضر الجلسة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأدلووا بيانات. وقُدّم عدد من الأفكار والاقتراحات المفيدة والهامة بشأن الاستجابات في مجال السياسات وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة لمنع الأزمات المعقّدة والسيطرة عليها وتسويتها. وقد ظهر منع الصراع، والصلة بين السلام والتنمية، والتصدي للأسباب الجذرية للصراع، بوصفها المكونات الحيوية إلى أقصى حد لنهج متكامل ومتناسق ومتكامل لتحقيق سلام وأمن مستدامين. ولاحظ متحدثون عديدون أهمية هذا الموضوع في سياق فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغير، والدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. وقد عمم الوفد الباكستاني بصورة غير رسمية في أثناء المناقشة ورقة غفل بشأن المقترح المتعلق بإنشاء لجان متخصصة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذات مكونات متنوعة. وتعهدت الرئاسة بإعداد موجز للأفكار والاقتراحات الهامة وتعميمه في وقت لاحق.

الاجتماعات الأخرى

الإحاطة الإعلامية المقدمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في جلسة مفتوحة معقودة في ٧ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها سولومون باسي، وزير خارجية بلغاريا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أنشطة منظمته المتصلة بمختلف قضايا السلام والأمن في أوروبا، بما في ذلك فرادى

حالات الصراع والاهتمامات الأوسع نطاقا مثل مكافحة الإرهاب وحفظ النظام وإدارة الحدود والأمن. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما لها من خبرة محددة وأنشطة فريدة، شريط متميز للأمم المتحدة، كترتيب إقليمي في إطار الفصل الثامن من الميثاق. والمنظمة مستعدة أيضا لزيادة تعاونها واشتراكها مع مجلس الأمن في مساعدة الجهود الدولية في الحالات التي تقع خارج منطقتها، مثل أفغانستان والعراق. ويمكن أيضا أن يُطلب لمنظمات إقليمية أخرى ذات صلة أن تدعم جهود الأمم المتحدة.

الإحاطة الإعلامية المقدمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

في جلسة عامة معقودة في ٢٠ أيار/مايو، قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، رود لوبرز، إحاطة إعلامية بشأن أنشطة منظمته في معالجة حالات اللاجئين في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا وأفغانستان، وشدد على الصلة بين التنقلات القسرية للسكان من جهة والسلام والأمن الدوليين من جهة أخرى. وأبرز المفوض السامي تأثير حالة اللاجئين عبر الحدود في البلدان المجاورة فأكد على الحاجة لاستجابة إقليمية فعالة من خلال الجمع بين مختلف ميادين الأمم المتحدة وزيادة التفاعل بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق المتجاورة. وأضاف أن عدم كفاية الموارد وعدم الإنصاف في تخصيصها، ولا سيما في أفريقيا، يظان مسألة هامة تتطلب العناية بها على أساس الاستعجال. ومن بين التحديات الرئيسية، ذكر النجاح في إكمال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدعم المطّرد لعمليات السلام وكفالة الأمن من أجل التمكين من العودة الآمنة والطوعية. وأجريت بعد الإحاطة الإعلامية مناقشة تفاعلية مع أعضاء المجلس بشأن المسائل التي أثارها المفوض السامي.

التفاعل مع الأجهزة الأخرى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في ٣ أيار/مايو، وبدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حضر رئيس مجلس الأمن الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقييم عمل أفرقتة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الخارجة من صراعات (بوروندي، وغينيا - بيساو). وأشار رئيس المجلس في ملاحظاته، بالنيابة عن أعضاء المجلس، إلى أنه يتبين من الانتقال من منع الصراعات إلى حفظ السلام ثم إلى تحقيق الاستقرار بعد الصراع أن ثمة جهدا جليا لتوحي نُهج شاملة ومتناسقة لتعزيز السلام والأمن المستدامين. وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، تتكامل وتتعاقد إجراءات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالات

ما بعد الصراع في أفريقيا، على نحو متسق مع مسؤوليات كل منهما بموجب الميثاق وأن هذا التنسيق المتنامي يبعث على الارتياح.

الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة

في ١٤ أيار/مايو، وبدعوة من رئيس الجمعية العامة، حضر رئيس مجلس الأمن وثلاثة من أعضاء المجلس (البرازيل ورومانيا وفرنسا) اجتماعا تفاعليا للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بالمسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن. وركزت المناقشة على أعمال مجلس الأمن وطرائق عمله. وأثيرت في أثناء المناقشة مسائل متصلة بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك حجمه وتكوينه، والتمثيل الإقليمي، ومعايير العضوية، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمساءلة. ورد أعضاء مجلس الأمن الحاضرون بصفقتهم الشخصية وتبعاً للمنظور الوطني لكل منهم. وفي جملة أمور، لاحظ أعضاء الفريق العامل، الانفتاح المتزايد وأكدوا على الحاجة إلى مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن. وشددوا أيضاً على مبدأ المساءلة، والحاجة إلى تفاعل أكبر بين الجهازين على نحو متسق مع مسؤوليات كل منهما بموجب الميثاق، وإلى تحسين الجودة التحليلية للتقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ووصف رئيس الجمعية العامة هذا التفاعل بأنه مفيد.

التذييل الأول

القرارات والبيانات المعتمدة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤

القرارات

الموضوع	القرارات
الحالة في تيمور - ليشتي	١٥٤٣ (٢٠٠٤)
الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية	١٥٤٤ (٢٠٠٤)
الحالة في بوروندي	١٥٤٥ (٢٠٠٤)

البيانات الرئاسية

الموضوع	رقم البيان الرئاسي
الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتي تتسبب فيها الأفعال الإرهابية	S/PRST/2004/14 المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية	S/PRST/2004/15 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	S/PRST/2004/16 المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤
الحالة في كوت ديفوار	S/PRST/2004/17 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤
رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة	S/PRST/2004/18 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤
الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين بسبب الأفعال الإرهابية	S/PRST/2004/14 المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية	S/PRST/2004/15 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	S/PRST/2004/16 المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤
الحالة في كوت ديفوار	S/PRST/2004/17 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤
رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة	S/PRST/2004/18 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤

التذييل الثاني

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة في أثناء شهر
أيار/مايو ٢٠٠٤

إثيوبيا وإريتريا (٤ أيار/مايو)

استمع أعضاء مجلس الأمن في أثناء مشاورات غير رسمية معقودة في ٤ أيار/مايو إلى إحاطة إعلامية من إدارة عمليات حفظ السلام بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا. وغطت الإحاطة التطورات التي حدثت منذ تاريخ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤).

وقد أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التدهور في تعاون إريتريا مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ولاحظوا مع القلق القيود المتواصلة المفروضة على حرية تنقل البعثة ولا سيما في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة؛ وعلق طريق الإمدادات الرئيسية أمام قوات البعثة في القطاع الغربي من طرف السلطات الإريترية؛ وزيادة عدد موظفي البعثة المحليين المعتقلين، مما يؤثر سلبا على فعالية البعثة؛ والادعاءات التي أعلنها حديثا أحد كبار المسؤولين الحكوميين الإريترين مسؤول عن التعاون مع البعثة، والتي يمكن أن تضر بأمن أفراد البعثة.

ويشعر أعضاء المجلس بخيبة أمل من جراء رفض إثيوبيا المستمر لأجزاء هامة من قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وهو رفض يتسبب في زيادة التوتر الإقليمي ويعطل النهوض بولاية البعثة.

وأكد أعضاء المجلس على أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قد أنشئت بدعوة من الطرفين معا وهي مستعدة لمساعدتهما في تنفيذ اتفاقات الجزائر. وهم يشيرون إلى أن عدم سماح إثيوبيا بالمضي قدما في ترسيم الحدود بصورة كاملة، فضلا عن القيود المتواصلة والمتزايدة المفروضة على عمل البعثة تثير تساؤلات خطيرة بشأن قدرة البعثة على البقاء.

ويدعو أعضاء المجلس إريتريا إلى أن يلبي طلب مجلس الأمن، المعرب عنه في القرار ١٥٣١ (٢٠٠٤)، بأن تمكن البعثة من حرية التنقل بصورة كاملة وبأن تزيل فوراً وبدون شروط مسبقة، كافة القيود والعراقيل التي تعوق عمل البعثة وموظفيها في النهوض بولايتهم.

ولاحظ أعضاء المجلس مع بالغ القلق الركود المتواصل في تنفيذ قرار ترسيم الحدود النهائي والملزم الصادر عن لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وكرروا النداء إلى الطرفين من أجل التعاون التام والفوري مع لجنة الحدود وهيئة الظروف اللازمة لإنجاز عملية ترسيم

الحدود بسرعة. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم لجهود المبعوث الخاص لإشراك الطرفين في العمل من أجل التغلب على حالة الجمود الحالية في عملية السلام. وقد دعوا كلا الطرفين إلى استكشاف طرق لتمكين عملية ترسيم الحدود من المضي قدما.

وأعرب أعضاء المجلس عن اعتزامهم إبقاء المسألة قيد نظرهم وطلبوا إلى الأمانة العامة أن ترصد الحالة عن كثب وتقدم تقريرا مستكملا عن الحالة حسب الاقتضاء.

كوت ديفوار (١٤ أيار/مايو)

أعرب أعضاء المجلس عن شكرهم للمفوض السامي بالنيابة لحقوق الإنسان، برتراند رمشارن على إحاطته الإعلامية بشأن الأحداث في أبيدجان في يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وعلى تقديمه لتقرير لجنة التحقيق. وقد أحاطوا علما باهتمام وقلق بذلك التقرير، وهم يعتزمون مواصلة النظر فيه.

ويدين أعضاء المجلس بشدة انتهاكات حقوق الإنسان، وهم يلاحظون أن وضع حد للإفلات من العقاب هام لتسوية الأزمة في كوت ديفوار ويحثون على مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة في ٢٥ و ٢٦ آذار/ مارس في أبيدجان.

ويرحب أعضاء المجلس باعتزام مفوضية حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق تنظر في الأحداث التي وقعت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ويحثون على توفير دعم كامل للتحقيق الذي ستجريه المفوضية قريبا.

وأعرب أعضاء المجلس عن تصميمهم على أن ينظروا بسرعة في الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لكفالة إخضاع المسؤولين عن كل انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ للمساءلة عن أفعالهم.

وأعرب أعضاء المجلس مرة أخرى عن بالغ قلقهم من كون الأطراف في اتفاقات ليناس - ماركوسيس لم يفوا بالتزاماتهم. بموجب الاتفاق، مما عرض للخطر العملية المؤدية إلى انتخابات حرة ونزيهة وعادلة. وهم يحثون جميع الأطراف في اتفاقات ليناس - ماركوسيس على الوفاء فورا بالتزاماتهم. بموجب تلك الاتفاقات.

وقد حث أعضاء المجلس على أن يتم فورا إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي دعت اتفاقات ليناس - ماركوسيس إلى إنشائها.